نسب ضريبة الاستقطاع والإعفاء بموجب الاتفاقيات

صفحة واحدة للفرق المالية التي تدفع لغير المقيمين من مصدر في المملكة: النسب المحلية، والمواعيد، وطريقة المطالبة بنسبة الاتفاقية كما تطلبها الهيئة.

مصدر النسب. **المادة 68 من نظام ضريبة الدخل** تفرض واجب الاستقطاع وتحدد النسب الرئيسة، و**المادة 63 من اللائحة التنفيذية** تفصّل جدول النسب والتعريفات. (المادة 68 من اللائحة ليست مادة النسب، ويكثر الخطأ في الإحالة إليها.)

الدفعة لغير المقيم	النسبة
أتعاب الإدارة (مثل عقود إدارة الفنادق والسفن)	20%
الإتاوة أو الريع (بيع أو ترخيص حقوق الملكية الصناعية أو الفكرية)	15%
خدمات فنية أو استشارية أو خدمات اتصالات هاتفية دولية مدفوعة للمركز الرئيس أو لشركة مرتبطة	15%
أي دفعات أخرى مقابل خدمات غير مذكورة في هذا الجدول	15%
خدمات فنية أو استشارية أو خدمات اتصالات هاتفية دولية مدفوعة لغير المركز الرئيس أو لطرف غير مرتبط	5%
الإيجار	5%
الأرباح الموزعة، ومنها الأرباح المحوّلة من المنشأة الدائمة لأطراف مرتبطة[1]	5%
عوائد القروض	5%
أقساط التأمين أو إعادة التأمين	5%
تذاكر الطيران أو الشحن الجوي أو البحري المدفوعة في المملكة[2]	5%

[1] لا تخضع للاستقطاع توزيعات الأرباح في الشركات العاملة في استثمار الغاز الطبيعي أو الزيت أو المواد الهيدروكربونية (اللائحة، المادة 63(6/أ)). [2] لا يشمل ذلك مبالغ شحن البضائع من الخارج إلى موانئ المملكة (اللائحة، المادة 63(4)). تُفرض الضريبة على كامل المبلغ المدفوع بغض النظر عن التكاليف، ولو كانت العقود سابقة لنفاذ النظام (اللائحة، المادة 63(8)).

المواعيد والالتزامات

- **السداد وتقديم** بيان الاستقطاع الشهري خلال **العشرة أيام الأولى** من الشهر التالي لشهر الدفع للمستفيد (النظام، المادة 68(ب/1)؛ اللائحة، المادة 63(9/أ)).
- **شهادة** للمستفيد بقيمة المبلغ المدفوع والضريبة المستقطعة (النظام، المادة 68(ب/2)).
- **النموذج السنوي** لعمليات الاستقطاع خلال **120 يومًا** من نهاية السنة المالية (**60 يومًا** لشركات الأشخاص) (اللائحة، المادة 63(9/ب)).
- **المسؤولية الشخصية**: يلتزم الدافع بالضريبة غير المستقطعة أو غير المسددة مع غرامة تأخير **1% عن كل 30 يومًا** (النظام، المادتان 68(ج) و77(أ)).
- **السجلات** اللازمة لإثبات صحة الاستقطاع، وتُحفظ **10 سنوات** على الأقل بعد الدفع (النظام، المادة 68(ب/4)؛ اللائحة، المادة 63(9/ج)؛ دليل ضريبة الاستقطاع).

المهلة: مدة التقادم لتقديم الطلب أو لفحصه من الهيئة **خمس سنوات**، وبعدها تسقط مزايا الاتفاقية (التعميم، البند 4.2.2.2).

لا نذكر هنا نسب الاتفاقيات. تختلف نسبة كل اتفاقية بحسب نصها وبروتوكولها، فاقرأ الاتفاقية في صفحة الاتفاقيات على موقع الهيئة قبل تطبيقها.

المطالبة بمزايا الاتفاقية (تعميم الهيئة، يناير 2025)

تحقق أولًا من سريان الاتفاقية مع المملكة، وأن المستفيد مقيم مشمول بها (المادتان 1 و2 من الاتفاقية)، وأن المادة الخاصة بالدخل تحد من حق المملكة في فرض الضريبة.

المسار (أ) · تطبيق الميزة عند المنبع

1. يتقدم الدافع عبر بوابة الهيئة قبل الدفع أو عنده.
2. رفع **شهادة الإقامة الضريبية** للمستفيد (بالصيغة التي تصدرها السلطة الأجنبية).
3. رفع **نموذج طلب تطبيق الاتفاقية** المعتمد من الهيئة، وتشير خدمة الهيئة الإلكترونية إلى **النموذج Q7B** مصادقًا عليه من السلطة الضريبية في الدولة الأخرى.
4. تصديق المستندات من **السفارة السعودية** أو بشهادة **أبوستيل**.
5. **تعهد الدافع (النموذج Q/7C)** بسداد أي ضريبة أو غرامات إن ثبت عدم صحة الطلب.

المسار (ب) · الاسترداد

1. يستقطع الدافع بالنسبة المحلية، ثم يطالب الهيئة بالفرق.
2. شهادة الإقامة الضريبية، و**خطاب تفويض** من المستفيد للدافع باستلام المبلغ المسترد.
3. نموذج الاتفاقية المعتمد، مصدقًا من السفارة أو بأبوستيل.
4. نسخة من **بيان الاستقطاع وإثبات السداد**.
5. خطاب من الدافع **مصدق من الغرفة التجارية** يؤكد أن المبلغ لم يُسترد ولم يُحوّل ولم تتم مقاصته.

المصادر: نظام ضريبة الدخل (المرسوم الملكي م/1 لعام 1425هـ) المادتان 68 و77؛ اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل المادة 63 (النص العربي الرسمي وتعديلاته)؛ تعميم الهيئة «تطبيق ضريبة الاستقطاع بموجب اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي» الإصدار 1، يناير 2025؛ دليل ضريبة الاستقطاع الإصدار 2، مايو 2026؛ الخدمة الإلكترونية «طلب تطبيق الاتفاقية». تم التحقق في نوفمبر 2026.

هل تريد مطابقة هذه الالتزامات مع منشأتك ومراجعتها من مختص ضريبي سعودي؟

جرّب taxt.ai ←

معلومات عامة فقط، ولا تُعدّ استشارة قانونية أو ضريبية. تعكس الأحكام التي تحققنا منها من إصدارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والأنظمة السعودية حتى نوفمبر 2026، وقد تتغير الأحكام وتختلف النتيجة بحسب وقائع منشأتك. راجع أحدث أدلة الهيئة أو استشر مختصًا مؤهلًا قبل اتخاذ أي إجراء.